

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٨٣/٤٨ - السنة الدولية للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر".

وإذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٥/٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المتصلة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية.

وإذ تدرك أن الفقر مشكلة متشعبة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي، وأن القضاء عليه في جميع البلدان، وخاصة في البلدان النامية، أصبح أحد الأهداف ذات الأولوية للتنمية في التسعينات من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي تحتاج إلى التعزيز لضمان القضاء على الفقر. لا سيما في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان الأخرى التي توجد بها مناطق تتركز فيها أعداد كبيرة من الفقراء.

وإذ ترحب بالنجاح المنجز في تنظيم اليوم الدولي للقضاء على الفقر والاحتفال به.

وإذ تأخذ في اعتبارها مقررها ٤٢٤/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن المبادئ التوجيهية للسنوات والاحتفالات السنوية الدولية.

للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما يفرضي إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها فتعود بالنفع على جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية:

١٢ - تؤكد كذلك على ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، علاوة على تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التسهلية، حسب الاقتضاء، من أجل تقديم الدعم إلى البلدان النامية في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، بما يمكنها من الخلاص من نير الديون ويساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية:

١٣ - تحث المجتمع الدولي على النظر في التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون برأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، أو بتمويل أنشطة التنمية، دونما إخلال بأي حلول أكثر دواما مثل تخفيض و/أو إلغاء الدين:

١٤ - تطلب إلى الجهات الدائنة الخاصة، ولاسيما المصارف التجارية، تجديد المبادرات والجهود وتوسيع نطاقها من أجل التصدي لمشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل:

١٥ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة دعم الاتفاقات الإجمالية المتعلقة بتخفيض الديون وخدمة الديون مع اتباع المرونة اللازمة في إطار مبادئها التوجيهية القائمة، وتحث أيضا على إيلاء الاهتمام الجاد لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه صعوبات خطيرة فيما يتعلق بخدمة ديونها، بما في ذلك البلدان المدينة بصورة رئيسية للدائنين الرسميين أو للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف:

١٦ - تحث البلدان الدائنة والمصارف الخاصة وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في حدود اختصاصها، على أن تنظر في تقديم دعم مالي جديد ملائم للبلدان النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل والتي عليها ديون كبيرة، وتواصل، بتكلفة جسيمة، خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها الدولية:

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية^(٥١).

وإذ تؤكد على ما لوجود بيئة اقتصادية دولية مواتية، وخاصة في مجال التجارة، من أثر إيجابي في مكافحة الفقر في جميع البلدان وخاصة في البلدان النامية.

وإذ تؤكد أيضاً أهمية التعاون الدولي في مكافحة الفقر من خلال جملة أمور منها تبادل الخبرات الناجحة في هذا الميدان بين الحكومات.

١ - تعلن سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر:

٢ - تقرر أن يضطلع على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية بالأنشطة الرئيسية للاحتفال بالسنة الدولية، وأن تقدم منظومة الأمم المتحدة المساعدة بغية نشر الوعي لدى الدول ومقرري السياسة والرأي العام الدولي بأن القضاء على الفقر شرط أساسي لتعزيز السلم وتحقيق التنمية المستدامة:

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، مشروعاً لبرنامج الأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها، ينص على الأهداف والمبادئ والتوصيات الرئيسية للسنة، وأن يقدم تقريراً مرحلياً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين:

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام الدعاية على نطاق واسع لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة الوارد وصفها في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١^(٥٢) فيما يتصل بالقضاء على الفقر:

٥ - تدعو جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المعنية والمنظمات الوطنية المهمة بالأمر، بما فيها المنظمات غير الحكومية، إلى بذل قصارى جهودها في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها وإلى التعاون مع الأمين العام في تحقيق أهداف السنة الدولية:

٦ - تسمي إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة هيئة تحضيرية للسنة

الدولية للقضاء على الفقر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة تنسيق لها:

٧ - توصي بأن تعمل الهيئة التحضيرية وهيئة التنسيق بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية والاحتفال بها:

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بنداً فرعياً بشأن السنة الدولية للقضاء على الفقر في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية".

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٨٤/٤٨ - التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٥/٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المتصلة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قراراتها د/١٨ - ٢/٨٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، فضلاً عن جميع الإعلانات والالتزامات وخطط وبرامج العمل التي تتضمن أحكاماً تتصل بالقضاء على الفقر في إطار الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة:

وإذ تؤكد من جديد كذلك إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٥٣)، ولا سيما المبدأ ٥ منه، و جدول أعمال القرن ٢١^(٥٤)، وبخاصة الفصل ٣ منه المعنون "مكافحة الفقر"، وكذلك البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة^(٥٥)، ولا سيما المبدأ ٧ (أ) منه، وجميع المقررات والتوصيات